



AWI • BHI • BTI • IBB • ICI



Ulandssekretariatet
LO/FTF Council

تأثير جائحة كورونا على قطاع البناء والأخشاب في المنطقة العربية



تأثير جائحة كورونا على قطاع البناء والأخشاب في المنطقة العربية

حقوق النشر محفوظة للاتحاد العربي للنقابات 2020

الطبعة الاولى باللغة العربية 2020



تم إعداد هذا التقرير في اطار برنامج التعاون بين إتحاد عمال الدنمارك
و الإتحاد الدولي لعمال البناء والأخشاب و الإتحاد العربي للنقابات

1- أثار جائحة كوفيد 19 على القطاعات المهنية



كما في مختلف دول العالم، خلقت جائحة كوفيد 19 تحديات اقتصادية إضافية في بلدان المنطقة العربية¹، مدفوعة بشكل خاص بانخفاض الطلب المحلي والخارجي، وانخفاض التجارة، وتعطل الإنتاج، وانخفاض ثقة المستهلك، وتشدّد الأوضاع المالية. وتتعرض القطاعات الرئيسية الغنية بالوظائف لضربة شديدة، مما يؤثر بشكل أساسي على اقتصادات الدول التي تعتمد بشكل كبير على السياحة والضيافة والخدمات. وقد عانت المنطقة العربية من ظروف اقتصادية صعبة حتى قبل تفشي الوباء فقد أدت تقلبات

أسعار النفط طويلة الأمد والاعتماد الكبير على صادرات النفط إلى إضعاف نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول الخليج الغنية بالنفط، على الرغم من جهودها لتنويع الاقتصاد. من ناحية أخرى، كانت الدول غير الخليجية تعاني إما من الصراعات الداخلية والحروب (العراق وفلسطين المحتلة وسوريا واليمن)، أو شهدت تدفقاً كبيراً للاجئين، مما أدى إلى الضغط على بنيتها التحتية وأفاقها الاقتصادية (الأردن ولبنان). الأمر الذي أدى إلى تدهور مستويات المعيشة وإلى تجدد موجات الاحتجاجات الشعبية والاضطرابات في عدد من هذه البلدان.

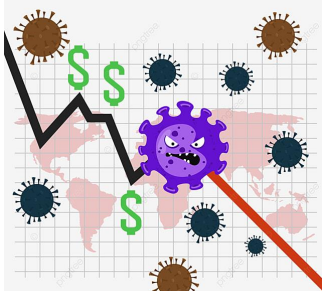
يعتبر قطاع البناء من القطاعات الاقتصادية الكثيفة العمالة والأكثر تشغيلاً لارتباطه بعدد واسع من الصناعات المترابطة. ويتميز هذا القطاع بخطورة العمل وموسمته بالإضافة إلى الانتشار الواسع لعلاقات العمل غير النظامية داخله. وتقدر حصة قطاع التشييد بـ 5,8% من مجموع الناتج في المنطقة العربية² ويقدر عدد عمال قطاع البناء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بـ 15,8 مليون عامل بالإضافة إلى 2,8 مليون عامل في قطاعات مرتبطة به³. ويتميز هذا القطاع عن غيره من القطاعات الاقتصادية بغلبة أعداد العاملين فيه من العمال المهاجرين من ذوي المهارات المتدنية الذين تدفعهم أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية للقبول بشروط عمل صعبة وفي ظروف خطيرة. كما ويتميز القطاع بسيطرة علاقات العمل غير النظامية وبالأخص عقود المقاوله من الباطن لصالح شركات خاصة صغيرة، ما يزيد من نسبة المخاطر في ظل عجز أنظمة حوكمة سوق العمل وبالأخص تفتيش العمل وضعف إرشادات الصحة والسلامة المهنية وغياب الحريات النقابية والمفاوضة الجماعية. وفي ظل اعتماد نظام الكفيل في معظم بلدان المنطقة العربية وبالأخص في منطقة الخليج العربي، يجد عمال القطاع أنفسهم تحت رحمة أصحاب العمل وشركات توريد العمال الأجانب لصالح الشركات الكبرى وفي وضع أقرب إلى العمل القسري/الجبري. ليس فقط بسبب تجزئة المسؤوليات في علاقات العمل التي تكثف من القدرة على استغلال العمال لصالح المقاولين. بل وبسبب تكرار ظاهرة تأخر دفع الرواتب، وعدم القدرة للوصول إلى تسويات عادلة خاصة بأنه لا وجود للآليات حوار إجتماعي أو لتمثيل نقابي يسمح بتفاوض حقيقي⁴.

¹عني دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

² https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/articlefile/sg_policy_brief_covid-19_and_arab_states_arabic_version_july_2020.pdf

³ <https://www.bwint.org/web/content/cms.media/2410/datas/Africa%20MENA%20June%202025%20Report.pdf>

⁴ https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_618171.pdf



مع انتشار جائحة كورونا وتعطل الإنتاج حول العالم، قامت دول المنطقة العربية وغيرها باعتماد سياسة الإغلاق العام ما أدى إلى تراجع اقتصادي كبير، تزامن ذلك مع هبوط حاد في أسعار الغاز والنفط كنتيجة مباشرة لانخفاض الطلب. ونظراً لكون النفط هو المورد الأساسي لميزانيات الدول العربية خاصة الخليجية، لجأت الحكومات إلى القيام بتعديلات ومراجعات في إنفاقها واتخذت سلسلة من التدابير لمواجهة التأثيرات السلبية على الاقتصاد مثل تجميد التحصيل الضريبي بالإضافة إلى منح تسهيلات مالية وإعفاءات ضريبية للشركات والمواطنين، وصولاً إلى استعمال احتياطياتها النقدية. ومن ضمن هذه التدابير

وقف أو تأجيل العمل في معظم مشاريع البناء الضخمة التي تمولها ما انعكس بشكل مباشر على قطاع البناء والتشييد. كما وأدت سياسة إغلاق الحدود إلى وقف عمليات استيراد المواد الأولية والأجهزة ما عطل بالكامل سلسلة التوريد المرتبطة بعمل القطاع، وعلى الرغم من أن التدابير المباشرة التي طالته كانت أقل وطأة مما طاول غيره من القطاعات الاقتصادية كالسياحة مثلاً. ففي العديد من بلدان المنطقة لم يجري إغلاق مشاريع

2- الخسائر التي تكبدها القطاع والقطاعات الفرعية التابعة له أثناء الجائحة: إحصائيات رسمية وتقديرات نقابية.

تجمع كافة التقارير والدراسات حول تأثير جائحة الكورونا على أثارها السلبية لناعية فقدان الوظائف وإغلاق المنشآت. وقد أشار مرصد منظمة العمل الدولية "كوفيد 19 وعالم العمل"5 في نسخته السادسة إلى أن حجم الخسارة في ساعات العمل هو أكبر مما كان متوقعاً ليقدّر بـ 8.6 في المئة من وقت العمل العالمي، أي 245 مليون وظيفة بدوام كامل. وهذه النسبة أعلى من تقدير المنظمة السابق البالغ 4.9 في المئة أو 140 مليون وظيفة بدوام كامل. أما في بلدان المنطقة العربية باستثناء دول شمال أفريقيا فقد توقع التقرير خسارة 8 ملايين فرصة عمل بدوام اسبوعي 48 ساعة خلال الربع الثالث من العام 2020. وقد توقع تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ESCWA الصادر خلال شهر ابريل/نيسان 2020 حول تأثير جائحة كورونا على بلدان المنطقة العربية، خسارة 1,7 مليون وظيفة في المنطقة منها 700 ألف تشغيلها نساء، ما سيزيد البطالة في صفوف الشباب والنساء بشكل خاص لان ارقام البطالة ضمن صفوفهم كانت مرتفعة قبل انتشار الوباء6. كما وتوقع خسارة المنطقة لـ 20 مليار دولار على الأقل في شكل إيرادات ضريبية من الضرائب غير المباشرة نتيجة لانتشار الوباء7.

ومن المتوقع ان يؤثر التباطؤ الاقتصادي الناتج عن وباء كورونا سلباً على الأجور وتنفق التحويلات. وستكون تداعيات هذه الازمة أكثر حدة على الفئات الضعيفة لا سيما النساء والشباب والعاملين في الاقتصاد غير النظامي الذين لا يستفيدون من برامج الحماية الاجتماعية أو من التأمين ضد البطالة. ومن التحديات الأخرى في المنطقة ان يضاف

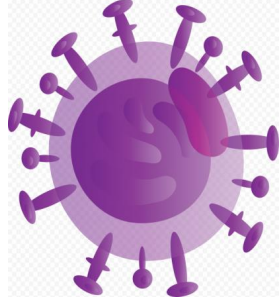
5 https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/documents/briefingnote/wcms_755910.pdf

6 https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/20-00132_gpid_pb_ar_apr2.pdf

7 https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/20-00152-ar_impact-covid-19-trade-investment.pdf

1,9 مليون شخص إلى من يعانون من نقص التغذية وقد تقلص الطبقة المتوسطة في المنطقة العربية أكثر فأكثر، مما قد يدفع 3.8 مليون شخص إضافي إلى شباك الفقر⁸.

كما وأشارت الاسكوا في تقريرها إلى أنه في الفترة الممتدة بين كانون الأول/ديسمبر ومنتصف آذار/مارس 2020، تكبدت الشركات في المنطقة العربية خسائر فادحة في رأس المال السوقي، بلغت قيمتها 420 مليار دولار. والخسائر التي سجلتها ثروة هذه الشركات تعادل نسبة 8 في المئة من إجمالي ثروة المنطقة⁹.



وقد قدر الاتحاد الدولي للبناء والأخشاب BWI في تقرير له صدر خلال شهر حزيران/يونيو 2020، عدد العمال في قطاع البناء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بـ 15,8 مليون عامل في قطاع البناء و2,8 مليون عامل في قطاع الأخشاب والصناعات المترتبة به. نسبة 75% من هذه العمالة هي عمالة مهاجرة تأتي من دول اسيا وافريقيا وتعمل في دول التعاون الخليجي. وبحسب موجز الشرق الأوسط الاقتصادي MEED فان قطاع النقل شهد تأجيل او الغاء لـ 11,7% من مشاريعه يليه قطاع البناء بـ 5% مقارنة بالقطاعات الأخرى كالنفط والغاز والطاقة والمياه والصناعة ويعود ذلك، بشكل أساسي، الى تقليص الحكومات في بلدان الخليج العربي من نسبة الانفاق على هذه المشاريع بسبب تراجع وارداتها من النفط والغاز.



وتشير التقارير الصحفية المتاحة وتقديرات المنظمات النقابية العربية في قطاع البناء والأخشاب حول تأثير الجائحة في ظل غياب للإحصاءات والأرقام الدقيقة في بلدان المنطقة إلى خسارة كبيرة تكبدها القطاع عموماً مع اختلاف بحسب البلدان ناتجة عن التدابير التي اتخذتها. فقد اشارت التقارير مثلاً أن 24,000 شركة تعمل في قطاع البناء والأخشاب في الجزائر توقفت عن العمل بسبب تدابير الاغلاق التي فرضتها الحكومة مع بدئ انتشار فيروس كورونا. ما أدى إلى تعطل تسليم 45000 وحدة سكنية في سنة 2020 من ضمن برنامج

لمليون وحدة سكنية لفترة 2020-2024 الذي اطلقته حكومة الجزائر لمعالجة مشكلة السكن وهو ما دفع الشركات إلى اعتماد مبدأ العمل وفق نظام التناوب 8 ساعات في اليوم¹⁰. أما في العراق فبحسب وزارة التخطيط فان أكثر من 36 الف شركة مقاولات عامة تعمل في قطاع البناء والتشييد على مستويات متعددة قد تكبدت خسائر كبيرة بسبب توقف

⁸ https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/20-00114_rer_mitigatingimpact_covid-19_ar_apr8.pdf

⁹ <https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/ar-escwa-covid-19-economic-cost-arab-region.pdf>

¹⁰ <https://www.almayadeen.net/news/politics/1397487/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AC%D8%B1-%D9%8A%D8%AD%D9%8A%D9%84-24-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9>

العمل في العراق واغلاق المحافظات عن بعضها البعض¹¹. وبحسب دراسة اجرتها منظمة الهجرة العالمية في نيسان/ابريل 2020 عن تأثير جائحة كوفيد-19 على الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم في العراق على عينة من 456 شركة من كل انحاء العراق انخفض متوسط عدد العمال في قطاع البناء بنسبة 52% مقارنة بالشهر نفسه العام الماضي. كذلك انخفض معدل الاجور في القطاع بنسبة 25% وتعرض ما نسبته 65% من العمال إلى تخفيض عدد ايام العمل. وتم تسريح 2% من العمال بشكل كامل خلال شهر آذار 2020 في الوقت الذي أكدت فيه الشركات انها قادرة على إعادتهم إلى العمل فيما لو تم السماح للقطاع بمعاودة العمل.¹²

أما في المغرب فبينت دراسة للبنك الدولي أعدت خلال شهر نيسان/ابريل 2020 على عينة من 4000¹³ شركة، أن هناك 170000 عامل خسروا عملهم في قطاع البناء بسبب جائحة كورونا وان 59% من الشركات العاملة في قطاع البناء توقفت كلياً أو بشكل مؤقت عن العمل ما أدى لخسارة عمال هذه الشركات وعائلاتهم لمدخلهم الأساسي ما يعرضهم لخطر الفقر المدقع. وقد توقعت "GlobalData" في تقريرها الصادر في شهر تشرين الاول/اكتوبر تراجع معدلات النمو في قطاع البناء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 4,5%، اما نسبة التراجع في دول الخليج العربي فتوقعت ان تكون على الشكل التالي: في الكويت 9.5%- و 8,1%- في عُمان و 4.5%- في قطر و 2,8%- في السعودية و 4,8%- في الامارات بينما لحظت تباطؤ نمو القطاع في مصر إلى نسبة 7,7% مقارنة ب 9,5% في 2019.¹⁴

مع ذلك ، فإن تأثير هذه الأزمة على العمالة في قطاع البناء ليس موحداً، حيث يُتوقع وجود فروق كبيرة فيما بين الصناعات المرتبطة بهذا القطاع، كصناعة مواد البناء والاسمنت والأنشطة التجارية المرتبطة بها مع تداعيات حتمية على القوى العاملة فيها لجهة تزايد نسبة البطالة والفقر واللامساواة.

3- استجابة الحكومات العربية مع القطاع اثناء الجائحة

استجابةً للاضطرابات الناتجة عن جائحة الكورونا في سوق العمل، أطلقت حكومات المنطقة العربية برامج تحفيز مالي على نطاق غير مسبوق بهدف دعم الدخل والوظائف وكذلك منع الانهيار التام للاقتصاد. وحيث لم يكن من الممكن تعبئة موارد إضافية، لجأت الحكومات إلى التضامن الدولي (مثل المساعدة الإنمائية الرسمية وصندوق الأمم المتحدة للاستجابة والإنعاش لكوفيد 19) والتمويل الطارئ من صندوق النقد الدولي. بالتأكيد لم تكن استجابات البلدان العربية متساوية، فتلك الدول التي تتمتع بحيز مالي أكبر/ متراكم أو مؤسسات



¹¹ <https://www.mubasher.info/news/3461027/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B7-%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D9%86-36-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82/>

¹² <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Construction%20and%20Manufacturing.pdf>

¹³ <http://documents1.worldbank.org/curated/en/278731594708906277/pdf/Morocco-Economic-Monitor.pdf>

¹⁴ <https://www.worldcement.com/africa-middle-east/09102020/globaldata-mena-construction-sector-faces-decline-in-2020/>

أقوى تمكنت من ضخ الأموال اللازمة بسهولة أكبر، أو البناء على الأنظمة والبرامج الموجودة مسبقاً، لمعالجة التفاعلات السلبية لهذا الوباء. لكن ما جمع معظم البلدان العربية هنا هو غياب الحوار الاجتماعي المؤسسي والتشاور مع أطراف الانتاج وبالأخص المنظمات النقابية عند اعتماد هذه التدابير الهامة وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال استثناء فئات من المواطنين الأكثر ضعفاً (اللاجئون والمشردون والعمال المهاجرون) في ظل غياب أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة وتأمين البطالة وضعف التشريعات العمالية. وكذلك في عدم اعتماد سياسة تدعم القطاعات الاقتصادية والعملين فيها بحسب نسبة تضررها. وفيما يلي ملخص لاستجابات الحكومات بحسب بلدان المنطقة:



الأردن

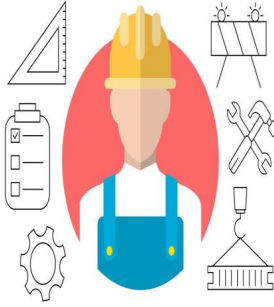
توقف عمل القطاع كلياً لمدة 50 يوماً مع اعلان الحجر الصحي في المملكة الهاشمية الاردنية في 17 اذار (مارس) وقامت الحكومة الاردنية بتفعيل قانون الدفاع الصادر في 1992 حيث تم بموجبه منع خروج المواطنين من منازلهم الا في حالات الطوارئ ومنع أي تجمع لأكثر من 10 اشخاص ومنع التنقل بين المحافظات وتم تعليق عمل وسائل النقل الجماعي والمواصلات. وتوقف عمل كل المؤسسات والإدارات الرسمية والقطاع الخاص باستثناء القطاعات الحيوية والقطاع الصحي¹⁵. وفي 3 ايار(مايو) تم اخذ قرار عودة القطاع الى العمل بشكل كامل ومن دون نسب بعد اتفاق تم بين وزارة الأشغال العامة والإسكان مع نقابة المقاولين وممثلي قطاع الإنشاءات ونقيب المهندسين ونقيب المقاولين ورئيس هيئة المكاتب الهندسية ورئيس جمعية المستثمرين. اشترطت عودة القطاع الى العمل بالالتزام بالبروتوكولات الصادرة عن وزارة العمل والصحة للوقاية من كورونا¹⁶. اما فيما يخص الأجور فأعلن وزير العمل ان العمال في القطاع العام يعتبرون في اجازة رسمية مدفوعة الاجر لمدة أسبوعين أي انه لن تخصص من رصيد الاجازات السنوية للعامل كما أكد ان ما ينطبق على القطاع العام ينطبق على القطاع الخاص¹⁸. الا ان عاد رئيس الوزراء الأردني في أيار مايو بإصدار قائمة بالقطاعات والأنشطة الاقتصادية التي لا تزال متضررة كثيراً من جراء جائحة كورونا والتي سُمح لها بخفض أجور العاملين لديها بنسبة 30% للعمال الذين يعملون بشكل كلي في مكان

¹⁵ <https://web.archive.org/web/20200317193301/https://en.royanews.tv/news/20283/2020-03-17>

¹⁶ <https://www.hashtagarabi.com/121015/%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A8%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%8B-%D9%85/>

¹⁷ <https://alghad.com/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%BA%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B4%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84/>

¹⁸ <https://www.alaraby.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-%D9%85%D8%AE%D8%A7%D9%88%D9%81-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%91%D9%81-%D8%B1%D9%88%D8%A7%D8%AA%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D9%83%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7>



العمل او عن بعد و60% للعمال الذين لا يعملون او غير مكلفين بأي عمل على ان لا يقل الاجر بعد التخفيض عن 150 دينار اردني¹⁹. الأمر الذي أدى إلى اقدام أرباب العمل على تخفيض الأجور حتى في القطاعات الحيوية وفاقم من حدة الازمة الاجتماعية للعمال وأسره. وبسبب عجز الموازنة، حصلت الحكومة الاردنية على قرض من البنك الدولي يقسمه 374 مليون دولار اميركي لدعم فقراء الاردن والمتضررين من جائحة كورونا²⁰ وقامت وزارة التنمية الاجتماعية عبر فريق الحماية الاجتماعية بتقديم مساعدات غذائية ونقدية تطل 350 ألف أسرة عبر صندوق المعونة الوطنية على شكل معونات نقدية شهرية والدعم التكميلي ل 150 ألف أسرة بهدف تعزيز مستويات الحماية

الاجتماعية للفئات الأكثر حاجة اذ ان الأولوية ستعطي للفئات الفقيرة والمحتاجة والتي انقطع مصدر دخلها خلال ازمة كورونا. كما تم اعلان تخصيص نسبة 50% من إيرادات تأمين الامومة لسنة 2020 بهدف مساعدة كبار السن والمرضى وغير المقتدرين²¹.

كما قامت الحكومة الأردنية بإطلاق إجراءات اقتصادية وحزمة إجراءات وسياسات لمحاولة تخفيف تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الأردني ولكنها لم تستهدف قطاع البناء والتشييد او أي من القطاعات المرتبطة به بشكل خاص لكن بعضها تستفيد منها مثل تأجيل بعض المستحقات والسماح للشركات الخاصة بعدم تسديد اشتراك تأمين الشيخوخة لمدة 3 اشهر عن العاملين لديها بدءاً من اذار (مارس) 2020 مقابل استمرار شمولهم بتأمين العجز والوفاة واصابات العمل والأمومة والتعطّل ما يشكل تخفيض نسبة الاشتراكات في الضمان الاجتماعي المترتبة عليها وعلى العاملين فيها من 21,75% الى 5.25% كما واتاحت الحكومة للشركات اختبار تقسيط الاشتراكات المترتبة عليها من دون فوائد شرط ان يتم سدادها قبل نهاية عام 2023. كذلك أوقفت كل الإجراءات القضائية والإدارية بحق المتعثرين عن سداد المبالغ المستحقة عليهم للضمان الاجتماعي وإعطاء الحق للعاملين الذين تم استنواهم من تأمين الشيخوخة بالانتماء بصفة اختيارية لحفظ حقوقهم التامينية. وتم السماح للعمال الذين تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون القطاعات الاكثر تضرراً (سياحة، نقل، تجارة²²) بالحصول على صرف

¹⁹ <https://alghad.com/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B2%D8%A7%D8%B2-%D9%8A%D9%8F%D8%AD%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%85%D9%88%D8%AD-%D9%84%D9%87%D8%A7-%D8%AA%D8%AE%D9%81/>

²⁰ <https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/05/21/pr2022-jordan-imf-executive-board-approves-emergency-assistance-to-address-the-covid-19-pandemic>

²¹ <https://www.facebook.com/mosd.jo/posts/1302859683245566/>

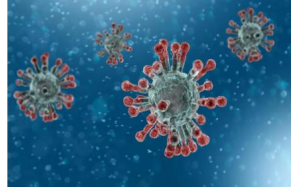
²² <https://www.almamalakatv.com/news/47196-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D8%AA%D8%B6%D8%B1%D8%B1%D8%A7-%D8%A5%D8%AB%D8%B1-%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%8A%D9%84%D9%88%D9%84>

بدل التعطل عن العمل وهو لا يشمل قطاع البناء ولا العاملين فيه. بالإضافة الى ذلك فقد تم تمديد تراخيص المهن في البلديات وامانة عمان الكبرى من شهر اذار (مارس) لغاية شهر حزيران (يونيو) وتأجيل رسوم عوائد التنظيم التي تفرض على قطاع الاراضي حتى يتم بيع او اقامة مشاريع دون فوائد والسماح بمعاملات الافراز بين الورثة والشركاء في نفس القطاع مع تأجيل دفع العوائد لحين نقلها الى المالكين.²³

كما قامت حكومة الاردن بعقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي بقيمة 1,3 مليار دولار اميركي بموجب "تسهيل الصندوق الممدد" بالإضافة الى مساعدة قدرها 396 مليون دولار اميركي بموجب "اداة التمويل السريع" وخصصت هذه المبالغ لدعم الانفاق بهدف احتواء جائحة كورونا ومحاربة الفيروس وعلاجه كما ان بإمكان الحكومة تطويبه عند الحاجة بما يتلائم مع الظروف التي يمر فيها البلد.²⁴ كما أكد وزير المال الاردني ان المبلغ الاول سيتم استخدامه لتمويل بنود الميزانية العامة خاصة بعد اعادة ترتيب اوليات الانفاق في الميزانية لدعم قطاعات التعليم والصحة والدعم الاجتماعي كذلك الانفاق على الاقتصاد بهدف تنشيطه والحفاظ على قيمة الاجور في القطاع العام وتعزيز شبكات الامان الاجتماعي.²⁵

الامارات العربية المتحدة

سمحت حكومة الامارات لشركات المقاولات والانشاءات التابعة للقطاع الخاص والاستشارات الهندسية واعمال الطرق والجسور وشبكات الكهرباء والاتصالات بالاستمرار بالعمل شرط الالتزام بشروط الصحة والسلامة. كذلك اعلنت وزارة الموارد البشرية والتوطين السماح لشركات المقاولات والانشاءات باقامة المساكن العمالية في مواقع العمل كاجراء وقائي بهدف لتقليل من اخطار الاختلاط بين العمال.²⁶ واصدرت وزارة الموارد البشرية والتوطين



قراراً يسمح للشركات الخاصة المتضررة من جائحة كورونا بتعديل اجور العمال من غير المواطنين بشرط ان يتم بالتوافق بين العامل وصاحب العمل. وقد اضاف هذا القرار مزيداً من الخلل في علاقات العمل في الامارات لصالح أرباب العمل وزاد من قدرتهم على استغلال العمال الاجانب. ونص القرار على ترتيب ملحق عقد اضافي بين الطرفين ينتهي بحسب المدة الاقرب اي مع انتهاء المدة الزمنية للملحق او انتهاء سريان القرار الحكومي على ان يتضمن الاتفاق احد هذه الخيارات تدريجياً: اجازة مدفوعة الأجر، ثم اجازة مبكرة بدون راتب، ثم خفض الأجر بشكل مؤقت،

²³ <https://www.alaraby.co.uk/8-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7>

²⁴ <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/25/pr20107-jordan-imf-executive-board-approves-us-1-3-bn-extended-arrangement-under-the-eff>

²⁵ <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/07/16/na071620-inside-jordans-fight-to-tackle-covid19>

²⁶ <https://www.emaratyaloum.com/local-section/other/2020-07-19-1.1376885>

واخيراً خفض الاجور بشكل نهائي بدون تحديد اي مهل واضحة لكيفية تطبيق التدرج.²⁷ كما اعلنت حكومة الامارات عن حزمة اقتصادية بقيمة 4 مليار و 350 مليون دولار اميركي لدعم الاقتصاد.²⁸

البحرين



اعلنت حكومة البحرين عن حزمة اقتصادية بقيمة 11ملياراً و400 مليون دولار اميركي اي حوالي 29,6% من ناتجها المحلي السنوي وتشمل الحزمة دفع رواتب كل عمال القطاع الخاص من البحرينيين (مستثياً العمال المهاجرين وهم يشكلون ما نسبته 80,4% من اجمالي العاملين في القطاع الخاص²⁹) لمدة ثلاثة اشهر بدءاً من شهر نيسان /ابريل 2020، كذلك دفع فواتير المياه والكهرباء للأفراد والشركات الخاصة لثلاثة اشهر بقيمة فواتير الاشهر نفسها في سنة 2019. بالإضافة الى ذلك تم اعفاء الأفراد والشركات من الرسوم البلدية لمدة ثلاثة اشهر وتم زيادة تسهيلات قروض مصرف البحرين المركزي الى 9,8 مليار دولار والسماح بتأجيل اقساط الديون. كما تم اعادة توجيه جميع برامج "تمكين" (وكالة حكومية شبه مستقلة تقدم قروصاً ومساعدات للشركات) لدعم

الشركات المتضررة واعادة هيكلة جميع الديون الصادرة عنها.³⁰ بعدها قامت الحكومة البحرينية في شهر حزيران/يونيو باصدار قرار بدفع 50% من رواتب عمال القطاعات الاكثر تضرراً من جائحة كورونا لمدة ثلاثة اشهر بدءاً من تموز/يوليو وضمت الالائحة قطاع المقاولات واشترطت ان يكون العامل بحرينياً ومسجلاً في الضمان الاجتماعي.³¹

تونس

اعلنت تونس عن أول إصابة مؤكدة بفيروس كورونا في 2 اذار/مارس 2020. اتخذت السلطات التونسية الخطوات الصحية اللازمة وإعلنت عن حالة الطوارئ الوطنية ، واعتماد تدابير الحجر الصحي بهدف احتواء الوباء. وترافقت صدمة كوفيد-19 مع اختلالات مستمرة في الاقتصاد التونسي ما صعب من الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلد.

تم إعادة فتح الاقتصاد في 29 أبريل / نيسان حيث أعلن مجلس الأمن القومي عن عدة إجراءات لتخفيف القيود الاقتصادية من خلال اعتماد خطة من ثلاث مراحل حسب قطاع النشاط. بدأت المرحلة الأولى في 4 ايار/مايو وتناولت

²⁷ <https://gulfnews.com/uae/coronavirus-uae-ministry-regulates-employer-employee-relations-in-private-sector-1.70703412>

²⁸ http://www.tradearabia.com/news/BANK_365634.html

²⁹ <http://lmra.bh/portal/ar/page/show/223>

³⁰ <https://www.constructionweekonline.com/business/263808-bahrain-issues-114bn-stimulus-to-counter-covid-19-economic-impact>

³¹ <https://www.bna.bh/en/Labour/Ministryannouncescriteriafor50paymentofBahrainprivatesectorworkers.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwlzON1%2BDruu3Yio84ebkJBheG2qYL0%3D>

القطاعات الأكثر تضرراً من الأفراد والحرفيين ، والمصنعين وخاصة شركات التصدير ، مع الالتزام بتبني إجراءات صحية كافية للوقاية من الفيروس. بدأت المرحلة الثانية في 24 ايار/ مايو التي تتعلق بمحلات السوبر ماركت والمقاهي. وتم الاعلان عن المرحلة الثالثة من التفكيك الكامل في 4 حزيران/ يونيو. خلال الفترة الانتقالية ، عاد 50% فقط من القطاع العام إلى العمل. وفي 27 حزيران/ يونيو ، بدأت تونس في تخفيف قيود السفر الدولية وفتح الحدود بشكل تدريجي ، وتصنيف البلدان في ثلاث قوائم وفقاً لمخاطر الوباء وتطبيق تدابير مختلفة لكل قائمة.



وتواجه تونس موجة ثانية من انتشار كوفيد-19 ، مع زيادة كبيرة في الحالات الجديدة ، فضلاً عن الوفيات. وبناءً على ذلك ، أعلنت الحكومة الجديدة عن سلسلة من تدابير مكافحة كوفيد-19 منها: حظر تجمع المجموعات في الأماكن العامة و الخاصة و ارتداء القناع الإلزامي في الأماكن العامة (النقل ، مكان العمل..) وترتيب العمل الجماعي وساعات مخفضة لموظفي الحكومة ولحجز المستهدف أو حظر التجول.

كما تم الاعلان عن خطة طوارئ بقيمة 2.5 مليار دينار تونسي (0.71 مليار دولار أو 1.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في 21 اذار/مارس. وتشمل الحزمة التأخير في دفع ضرائب CIT (ضريبة الدخل على الشركات) والضرائب الأخرى والمساهمات الاجتماعية. إعفاءات ضريبة القيمة المضافة ؛ تسريع إجراءات استرداد ضريبة القيمة المضافة ؛ ضرائب إعادة الجذولة والمتأخرات الجمركية ؛ وتدابير تيسير السيولة للقطاع الخاص ، من أجل الحد من تسريح العمال وحماية الفئات الأكثر ضعفاً، لا سيما في القطاع غير الرسمي. تتضمن الخطة أيضاً توسيع مخصصات الميزانية للنققات الصحية وإنشاء صندوق بقيمة 100 مليون دينار تونسي للمستشفيات العامة لشراء المعدات. على الجانب الاجتماعي ، تضمنت الحزمة تحويلات نقدية للأسر ذات الدخل المنخفض وللمعاقين والمشردين (450 مليون دينار تونسي لمدة ثلاثة أشهر). تتضمن الخطة أيضاً دعماً للعاطلين الموقتين بسبب صدمة كوفيد-19 (300 مليون دينار تونسي)³².

بالإضافة إلى ذلك خفض البنك المركزي التونسي سعر الفائدة في اذار/ مارس بمقدار 100 نقطة أساس³³. وفي 20 مارس ، أعلن البنك المركزي التونسي عن حزمة لدعم القطاع الخاص ، حيث طالب البنوك بتأجيل سداد القروض الحالية وتعليق أي رسوم للمدفوعات والسحوبات الإلكترونية. طلب البنك المركزي من البنوك تأجيل سداد الائتمان من قبل الموظفين لمدة 3 إلى 6 أشهر ، اعتماداً على مستوى صافي الإيرادات. إلى جانب ذلك ، أعلنت الحكومة عن مجموعة من الإجراءات المالية بما في ذلك إنشاء صناديق استثمار (600 مليون دينار تونسي) ، وضمن الدولة

³² <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19#0>

³³ <https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D8%AE%D9%81%D8%B6-%D8%B3%D8%B9%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D9%80-100-%D9%86%D9%82%D8%B7%D8%A9-%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3/1769487>



للاتتمانات الجديدة (500 مليون دينار تونسي) ، وتفعيل آلية للدولة لتغطية الفرق بين معدل السياسة. وسعر الفائدة الفعلي على القروض الاستثمارية (بحد أقصى 3 نقاط مئوية). وفي الخامس من تشرين الأول /أكتوبر 2020 ، قرر البنك المركزي التونسي خفض سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس³⁴. علاوة على ذلك ، قرر البنك المركزي التونسي أيضًا تمديد تأجيل سداد القروض لقطاع السياحة الذي تضرر بشدة من الأزمة إلى سبتمبر 2021³⁵.

كذلك تم توقيع اتفاقية تسوية أوضاع عمال البناء في 20 تشرين الأول/أكتوبر بمقر وزارة الخدمة العامة ، بحضور رئيس الحكومة هشام المشيشي وأعضاء

حكومته ووفد من الاتحاد العام التونسي للشغل برئاسة أمينه العام نور الدين الطيوي. وستتيح هذه الاتفاقية تسوية أوضاع حوالي 31 ألف عامل في مواقع البناء والإقليمية والزراعية. ويتكون من ثلاثة فصول: الأول يتعلق بمن هم دون سن 45 ؛ الثانية، الفئة من فوق 45 إلى 55 ؛ والثالث فوق 55.³⁶

³⁴ <https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D8%AE%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9-05#:~:text=%D9%82%D8%B1%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%8C%20%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85,%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF%20%D9%81%D9%8A%20%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3%2F%D8%A2%D8%B0%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B6%D9%8A.>

³⁵ <https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D9%85%D8%AF%D8%AF-%D8%AA%D8%A3%D8%AC%D9%8A%D9%84-%D8%A3%D9%82%D8%B3%D8%A7%D8%B7-%D9%82%D8%B1%D9%88%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9-/1996552#:~:text=Tunisia&text=%D8%B7%D9%84%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%8C%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%A8%D9%86%D9%8A%D9%86,%D8%AD%D8%AA%D9%89%20%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9%20%D8%B3%D8%A8%D8%A%D9%85%D8%A8%D8%B1%2F%D8%A3%D9%8A%D9%84%D9%88%D9%84%202021.&text=%D9%88%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9%20%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA%20%D8%AA%D8%B6%D8%B1%D8%B1%D8%A7,%D8%8C%20%D9%88%D9%81%D9%82%D8%AF%D8%A7%D9%86%20400%20%D8%A3%D9%84%D9%81%20%D9%88%D8%B8%D9%8A%D9%81%D8%A9.>

³⁶ <https://www.majalat.org/news/tunisia-ugtt-and-government-sign-agreement-regulates-situation-31-thousand-construction>

الجزائر



قامت الجزائر بأخذ اجراءات اقتصادية تمثلت بتعديل ميزانيتها وخفض نفقاتها بعد انخفاض وارداتها التي تأثرت بفعل انخفاض اسعار الغاز والنفط في العالم مع انتشار فيروس كورونا³⁷. وقامت الحكومة الجزائرية باقفال البلاد وحجر المناطق عن بعضها البعض واقفال الحدود في شهر اذار (مارس) ما اثر على قطاع البناء وكل القطاعات المتعلقة به³⁸ الى حين اعادة تشغيله مجدداً في شهر حزيران (يونيو)³⁹. كما تم تقديم تعويضات ل1049 مؤسسة عمومية وخاصة بحسب الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة لفائدة 113458 عامل ما يشكل 2% من مجموع مؤسسات قطاع البناء التابعة للصندوق لفترة ثمانية اشهر من الاشتراكات التي دفعها اصحاب عمل المؤسسات المنتسبة للصندوق والتي قدمت اجازات لعمالها اثر تدابير الحجر الصحي المتعلق بفيروس كورونا والذين تقدموا بطلبات للاستفادة من الاعانات المالية التي يقدمها الصندوق لمواجهة تداعيات الجائحة⁴⁰.

³⁷ [https://www.skynewsarabia.com/business/1330493-](https://www.skynewsarabia.com/business/1330493-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D9%94%D8%B1-%D8%AA%D8%AA%D8%AE%D8%B0-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D9%87%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7)

[-D8%AA%D8%AA%D8%AE%D8%B0-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D9%87%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7](https://www.skynewsarabia.com/business/1330493-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D9%94%D8%B1-%D8%AA%D8%AA%D8%AE%D8%B0-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D9%87%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7)

³⁸ <https://www.dzairdaily.com/coronavirus-algerie-fermeture-salle-fete-hammam-discotheque-restaurant-alger/>

³⁹

<https://www.mubasher.info/news/3646939/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AA%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AC%D8%B1-%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D8%B9%D9%86-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B4%D8%BA%D8%A7%D9%84/?currentUserCountryCode=LB>

⁴⁰ <https://ultraalgeria.ultrasawt.com/%D8%B1%D8%B5%D8%AF-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D9%86-2-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1-%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%88%D9%8A%D8%B6-%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7-%D8%B5%D9%88%D8%AA/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1>

سوريا

اعلن مجلس ادارة الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية باعطاء بدل تعطل يبلغ 100 الف ليرة سورية تصرف لمرّة واحدة لكل من العمال المياومين والموسمين للقطاعات الاكثر تضرراً بسبب اجراءات التصدي لوباء كورونا وتشمل هذه عمال قطاع السياحة وعمال الحمل والعتالة وقطاع البناء والحرف اليدوية وسائقي الاجرة.⁴¹

العراق

تأثر العراق من انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية بسبب انتشار الجائحة. حيث قامت الحكومة العراقية باقتال البلد ما منع عمال البناء والنقل وغيرهم من المياومين من العمل. كما اقلقت الحدود في اذار امام العمال المهاجرين الوافدين من دول صنفت موبوثة. وقامت الحكومة بتأجيل سداد اشتراكات الضمان الاجتماعي لشهر شباط (فبراير 2020) للشركات المتأخرة عن التسديد. كما قامت اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية بتقديم خطة كلفتها 300 مليار دينار شهرياً هدفها تحويل نقدي بـ30 الف دينار شهرياً للعاملين في القطاع الخاص ممن لا يتقاضون رواتب او مزايما من الحكومة. كذلك اعلن البنك المركزي عن وقف سداد الفوائد وأصول ديون الشركات الصغيرة والمتوسطة⁴² خلال مبادرته للإقراض الموجه. وقد



قررت الحكومة مؤخراً بعد مضي نحو 6 اشهر على تطبيق قرار حظر التنقل واقتال المحافظات والحدود لاحتواء تفشي فيروس كورونا بالسماح بالتنقل مجدداً بين المحافظات.⁴³

سلطنة عُمان

تأثرت سلطنة عمان من تراجع اسعار النفط في الاسواق العالمية اثر جائحة كورونا ما دفعها الى تقليص الميزانية المخصصة للوكالات الحكومية بنسبة 5%⁴⁴ كذلك نفذت السلطات اغلاقاً جزئياً في البلاد ووضعت قيوداً على

⁴¹ <https://thelevantnews.com/2020/05/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%B5%D8%B1%D9%81-%D8%AA%D8%B9%D9%88%D9%8A%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B6/>

⁴² <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19#>

⁴³ <https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%AA%D8%AE%D9%81%D9%8A%D9%81-%D9%82%D9%8A%D9%88%D8%AF-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%AD-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%82%D9%84-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A7%D8%AA/1969588>

⁴⁴ <https://www.arabianbusiness.com/politics-economics/446701-covid-19-oman-orders-5-cut-from-government-budgets>



الرحلات الدولية والجوية ووسائل النقل العام وسيارات الاجرة ، وتم اغلاق مراكز التسوق والمؤسسات التجارية (باستثناء محلات البقالة والصيدليات وتوصيل الطعام ومحطات الوقود)، واعتماد حضور الحد الأدنى المطلوب من الموظفين في أماكن العمل الحكومية والشركات الخاصة⁴⁵. وفي 15 أبريل / نيسان، وافقت الحكومة على إجراءات تهدف إلى الحفاظ على توظيف المواطنين العمانيين ودعم شركات القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال تشجيعهم على تقديم إجازة سنوية مدفوعة الأجر والتفاوض بشأن تخفيض الرواتب⁴⁶. أما بالنسبة للموظفين العمانيين الذين تم تخفيض رواتبهم، قررت الحكومة إعادة جدولة قروضهم المصرفية دون فوائد أو رسوم إضافية لمدة ثلاثة أشهر. وتشمل الحوافز المقدمة

لشركات القطاع الخاص المتضررة تأجيل رسوم الكهرباء والماء لمدة ثلاثة اشهر. وخفضت السلطات الإنفاق في موازنة 2020 بنسبة 10% (حوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي). وأعلنت عن عدة إجراءات لدعم الاقتصاد تشمل تعليق الضرائب البلدية وبعض الرسوم الحكومية (حتى نهاية أغسطس) ودفعات الإيجار للشركات في المناطق الصناعية (لثلاثة أشهر قادمة)، وتخفيض رسم الموانئ ورسوم الشحن الجوي، وكذلك تأجيل خدمة الديون للمقترضين من بنك التنمية العماني وصندوق دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لمدة ستة أشهر. وأعلنت مصلحة الضرائب، في الأول من أبريل، عن حزمة إجراءات تشمل التنازل عن الغرامات والعقوبات على الإفصاحات المتأخرة، والسماح بدفع الضرائب على أقساط، وخصم التبرعات المقدمة لمكافحة فيروس كورونا. وأعلنت مصلحة الضرائب في 14 أكتوبر، تمديد فترة الحوافز المقدمة سابقاً للقطاع الخاص حول سداد الضريبة المستحقة خلال عام 2020، بما في ذلك تعليق تطبيق الضريبة الإضافية الناتجة عن عدم سداد ضريبة الدخل المتأخرة، وإنفاذ الغرامات والعقوبات على عدم تسليم التقارير والحسابات حتى نهاية ديسمبر 2020. كما وأقرت الحكومة في 23 حزيران/ يونيو، برنامج قروض طارئة بدون فوائد لمساعدة بعض شرائح رواد الأعمال الذين تضررت أعمالهم بسبب الوباء، وشمل المستفيدين من قروض بنك التنمية العماني وصندوق الرفد⁴⁷.

فلسطين

نفذت السلطات إجراءات عديدة للحد من انتشار فيروس كورونا مع الاعلان عن اول حالة مؤكدة لكوفيد-19 في 5 اذار (مارس) 2020 ما قيد حركة جميع السكان من المنازل وامتدت حالة الطوارئ لثمانية اشهر⁴⁸. خلال هذه الاشهر

⁴⁵ <https://www.arabianbusiness.com/culture-society/443174-restaurants-shops-to-close-in-oman-as-part-of-latest-coronavirus-precautions>

⁴⁶ <https://www.omanobserver.om/government-offers-facilitation-package-to-the-private-sector/>

⁴⁷ <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19#0>

⁴⁸ <https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%AA%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A6-%D9%81%D9%8A-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D9%84%D9%84%D8%B4%D9%87%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%85%D9%86/1993817>

تم تخفيف القيود وتشديدها بحسب الوضع الصحي للمناطق وفي 5 ايار (مايو) كان قرار اعادة فتح بعض المنشآت الاقتصادية ضمت مواقع البناء في جميع المحافظات.

تخطط السلطة الفلسطينية لإنفاق 410 ملايين شيكل (0.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) لتغطية الفجوات الحرجة قصيرة الأجل (1-3 أشهر) المتعلقة بالوباء ولانفاق 20 مليون شيكل (0.1% من الناتج المحلي الإجمالي) لدعم العمال وإعانات البطالة. وفي الجانب الضريبي، الغت السلطة الفلسطينية غرامات التأخر في تقديم الإقرارات الضريبية، وقامت بتمديد مهلة الإيداع الضريبي إلى شهر حزيران/يونيو، وفترة التخارج الصادرة عن ضريبة القيمة المضافة من 1 مارس إلى 15 نيسان/ أبريل⁴⁹.



ونجح الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين بالتوقيع على اتفاقية مشتركة مع اصحاب العمل في القطاع الخاص حفاظاً على استقرار علاقات العمل ولتعزيز استدامة الوظائف والمنشآت لتنظيم تسديد أجور العمال لشهري آذار/مارس ونيسان/ابريل 2020 ومنع الصرف من العمل وقد شملت عمال قطاع البناء⁵⁰. حاول الاتحاد تمديد العمل بالاتفاقية إلا أنه ووجه برفض أصحاب الاعمال. وقامت الحكومة بالتعاون مع الاتحاد العام لنقابات العمال بتوزيع حوالي 98 ألف سلة غذائية ودفعت مساعدات مالية لحوالي 125 ألف أسرة. وبدأت الحكومة في 17 ايار/مايو صرف مساعدات لـ 40202 عاملاً متضرراً من جانحة كورونا حيث تلقى العمال في القطاعات المؤهلة (مثل البناء، السياحة، الخدمات، النقل) رسائل نصية للذهاب إلى البنك واستلام 700 شيكل. وقامت سلطة النقد الفلسطينية بتأجيل سداد القروض الشهرية / الدورية لجميع المقترضين لأربعة أشهر، ولشركات السياحة والفنادق لسنة أشهر. كما حظرت تحصيل الرسوم أو العمولات أو الفوائد الإضافية على المدفوعات المؤجلة. وجميع هذه التدابير قابلة للتمديد⁵¹.



وأطلقت سلطة النقد الفلسطينية صندوقاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتقديم قروض ميسرة للشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من الأزمة. يتم صرف القروض بموجب معدل فائدة 3% وفترة سداد تبلغ 36 شهراً. سيبلغ حجم صندوق الشركات الصغيرة والمتوسطة 300 مليون دولار أمريكي، منها 210 دولار أمريكي تأتي من احتياطييات البنوك لدى سلطة النقد الفلسطينية. كما أعلنت أنها تقدم تسهيلات ائتمانية بقيمة 32 مليون

⁴⁹ <https://home.kpmg/xx/en/home/insights/2020/04/palestinian-authority-government-and-institution-measures-in-response-to-covid.html>

⁵⁰ <https://www.ituc-csi.org/palestine-pgftu-activities-to>

⁵¹ <https://www.wattan.net/ar/news/309386.html>

دولار إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من جائحة كورونا من خلال برنامج "استدامة"⁵².

قطر

تأثرت قطر كما غيرها من بلدان الخليج العربي بانتشار الوباء وبانخفاض أسعار النفط. وقد اتخذت السلطات إجراءات واعتمدت سياسات لمعالجة الآثار الناجمة عن انتشار جائحة كورونا. وقد شملت الإجراءات تعليق جميع رحلات الركاب الدولية، وإغلاق الأعمال غير الأساسية باستثناء محلات البقالة والصيدليات. وحظرت جميع التجمعات العامة. وقد تم استكمال هذه الإجراءات باعتماد العمل عن بعد لـ 80% من موظفي القطاع الخاص والفئات الضعيفة (أكبر من 55 عاماً، والنساء الحوامل، والمصابين بأمراض مزمنة)⁵³، وقد شملت الخدمات الصحية والمساعدات العمال المهاجرين بما في ذلك حصول



العمال المهاجرون الموجودون في الحجر الصحي أو الخاضعين للعلاج على رواتب كاملة. وتم توجيه الجهات الحكومية لخفض فاتورة أجور الموظفين غير القطريين بنسبة 30 في المائة⁵⁴. وفي 30 أغسطس / آب، أعلنت السلطات عن إصلاحات جديدة في سوق العمل من شأنها تفكيك نظام "الكفالة" من خلال السماح للعمال بتولي وظائف جديدة دون موافقة أصحاب العمل الحاليين. وفرض حد أدنى دائم وشامل للأجور وتعزيز أنظمة الإنفاذ حول تدابير حماية العمال⁵⁵. وكانت الحكومة قد اقترت في مارس 2020 حزمة إجراءات بقيمة 75 مليار ريال قطري (20.6 مليار دولار أو حوالي 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) للحد من آثار الكوفيد بهدف دعم الشركات الصغيرة والقطاعات المتضررة بشدة (الضيافة والسياحة وتجارة التجزئة والتجارة، المجمعات واللوجستيات)، بما في ذلك من

⁵² <https://www.watania.net/news/154522-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D8%AA%D8%B7%D9%84%D9%82-%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%B1>

⁵³ <https://arabic.rt.com/business/1099649-%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%AA%D8%A8%D9%84%D8%BA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%B9%D9%86-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7/>

⁵⁴ <https://www.skynewsarabia.com/business/1351732-%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%AA%D8%AE%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%B1%D9%88%D8%A7%D8%AA%D8%A8-%D9%85%D9%88%D8%B8%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-30-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%94%D8%A9>

⁵⁵ https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_754392/lang-ar/index.htm

خلال إعفاءات لمدة ستة أشهر من مدفوعات المرافق (المياه والكهرباء). إعفاء المناطق اللوجستية والصناعات الصغيرة والمتوسطة من مدفوعات الإيجار لمدة ستة أشهر تم تمديدتها جميعاً لمدة ثلاثة أشهر.⁵⁶



ومن جملة التسهيلات المالية المقدمة للشركات، قدم مصرف قطر المركزي نافذة إعادة الشراء بدون فائدة بقيمة 50 ريال قطري (9.3% من الناتج المحلي الإجمالي) لتوفير السيولة للبنوك لتأجيل أقساط القرض أو منح قروض بنكية جديدة.⁵⁷ وسمح بنك قطر للتنمية بتأجيل أقساط جميع المقرضين لمدة ستة أشهر⁵⁸. كما وقدم برنامج الضمان الوطني من خلال تخصيص 5 مليارات ريال قطري (0.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) برنامجاً لضمانات حكومية لمدة 12 شهراً للبنوك المحلية للحصول على قروض للشركات لمساعدتهم على الوفاء برسوم الأجر والإيجارات⁵⁹. ويقدم مصرف قطر الإسلامي قروضاً بدون فوائد للشركات الخاصة. وخفض مركز قطر للمال معدل مدفوعات الضرائب المتأخرة إلى صفر من 5%. بالإضافة إلى ذلك، تم تمديد المواعيد النهائية لتقديم الضرائب والبيانات المالية المدققة⁶⁰.

الكويت

اتخذت الحكومة الكويتية إجراءات مبكرة لمواجهة الآثار السلبية لتفشي الوباء، وشمل ذلك تعليق الرحلات الجوية التجارية الواردة، وإغلاق المدارس والجامعات، وحظر الاحتفالات والتجمعات العامة، وتعليق العمل غير الضروري

⁵⁶<https://home.kpmg/xx/en/home/insights/2020/04/qatar-government-and-institution-measures-in-response-to-covid.html>

⁵⁷ <https://lusailnews.net/article/business/banks/26/03/2020/50-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%84-%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B0%D8%A9-%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA>

⁵⁸ <https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/3/15/%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%D8%AA%D9%85%D9%8A%D9%85-%D9%84%D9%88%D9%84%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1>

⁵⁹ <https://lusailnews.net/article/business/e-qatar/17/09/2020/%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D8%B2%D8%B2-%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B6%D8%B1%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7>

⁶⁰ <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19#0>

في الهيئات الحكومية ، وفرض حظر تجول لمدة 24 ساعة. كما تبنت السلطات حزمة من الإجراءات السياسية لتخفيف التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للوباء، مع التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والحفاظ على التوظيف. وقامت الحكومة بتخصيص مبلغ 500 مليون دينار كويتي (1.6 مليار دولار أو 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) لدعم الجهود المبذولة لمكافحة انتشار كوفيد-19. وشكلت لجنة لتنفيذ إجراءات تحفيزية لتخفيف آثاره السلبية على النشاط الاقتصادي. على وجه الخصوص ، نفذت السلطات التدابير التالية⁶¹: تأجيل اشتراكات الضمان الاجتماعي لمدة 6 أشهر لشركات القطاع الخاص؛ إلغاء الرسوم الحكومية على قطاعات مختارة شريطة أن يتم تحويل المخدرات إلى العملاء؛ الاستمرار في تقديم إعانات البطالة الكاملة للمواطنين الكويتيين مع استثناء العمال المهاجرين؛ تقديم قروض ميسرة وطويلة الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال التمويل المشترك من صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة والبنوك.



كما قام بنك الكويت المركزي⁶² بخفض أسعار الفائدة على جميع أدوات السياسة النقدية بمقدار نقطة مئوية واحدة؛ والسماح بتأخير مدفوعات القروض من الشركات المتضررة من الصدمة لمدة ستة أشهر؛ وأصدر تعليمات لشركات الصرافة إلى تسهيل التحويلات المالية بحد أقصى للتحويل لا يتجاوز 1500 دينار كويتي شهرياً؛ وتسهيل تزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من الجائحة بالتمويل بمعدل فائدة 2.5 % كحد أقصى؛ وتم تخفيض أوزان المخاطر للشركات الصغيرة والمتوسطة (من 75 في المائة إلى 25 في المائة) في حساب الأصول المرجحة بالمخاطر لتحديد كفاية رأس المال. كما قام بزيادة حدود القرض لشراء الأراضي للمشاريع السكنية من 50 إلى 60 في المائة ، والمنازل القائمة من 60 إلى 70 في المائة، وبناء المنازل من 70 إلى 80 في المائة.

لبنان



شكلت جائحة كورونا عبئاً إضافياً عميقاً من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في لبنان. حيث تراكمت مع انهيار مالي وازمة اقتصادية ومصرفية من جراء تراكم الدين العام وعجز الحساب الجاري، ونقص التمويل. وأدت اجراءات الاغلاق التي اتخذتها الحكومة للحد من تفشي الوباء إلى مزيد من الركود الاقتصادي الذي بدأ مع الأزمة التي سبقت تفشي فيروس كورونا الذي زاد من حدتها.

كما وافق البرلمان على تخصيص إضافي من موازنة 2020 بقيمة 1200 مليار ليرة لشبكات الأمان الاجتماعي. أسست الحكومة

⁶¹ <https://home.kpmg/xx/en/home/insights/2020/04/kuwait-government-and-institution-measures-in-response-to-covid.html>

⁶² <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19#0>

صندوق تضامن وطني يقبل التبرعات العينية والنقدية⁶³. أعلنت وزارة المالية عن تمديد جميع المواعيد النهائية المتعلقة بسداد الضرائب والرسوم. كذلك بدأت وزارة الشؤون الاجتماعية، بالتعاون مع وزارات الصناعة والزراعة والدفاع والداخلية والعمل والمالية والاقتصاد والإعلام ، في تنفيذ خطة - يتم تنفيذها بالتنسيق مع البلديات ورؤساء البلديات ومراكز الشؤون الاجتماعية والجهات الحكومية. الجيش - لتوزيع المساعدات النقدية على العائلات المتضررة اقتصاديًا وماليًا. بدوره، أصدر مصرف لبنان التعميم رقم 547 الذي يسمح للبنوك والمؤسسات المالية بتقديم قروض استثنائية لمدة خمس سنوات بسعر فائدة صفر في المائة بالليرة اللبنانية والدولار للعملاء الذين لديهم بالفعل تسهيلات ائتمانية ولكنهم غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم ونفقات التشغيل ، أو دفع رواتب موظفيها خلال اذار/مارس ونيسان/أبريل وأيار/مايو 2020 نتيجة توقف النشاط بسبب كورونا. وبدوره سيقدم مصرف لبنان للمصارف والمؤسسات المالية خطوط ائتمان بسعر فائدة صفر في المائة لمدة خمس سنوات بالدولار بما يعادل قيمة القروض الاستثنائية الممنوحة⁶⁴.

ليبيا

أعلنت حكومة الوفاق الوطني (GNA) عن حزمة بقيمة 500 مليون دينار ليبي (حوالي 1% من إجمالي الناتج المحلي) من الإنفاق الطارئ المتعلق بانتشار وباء كورونا. يذكر ان هناك نقص في المعدات الطبية ومعدات الوقاية الشخصية نتيجة للحرب الأهلية التي أثرت على الواردات وأعاقت التدفق الحر للبضائع داخل حدود ليبيا. كذلك أعلنت حكومة الوفاق الوطني في منتصف أبريل / نيسان عن خفض رواتب موظفي الخدمة المدنية بنسبة 20%⁶⁵.



مصر

من المرجح أن يؤثر الوباء على الاقتصاد المصري بشكل أساسي بسبب تراجع نشاط السفر والسياحة ، وانخفاض تحويلات العاملين ، وتدفقات رأس المال الخارجي، وتباطؤ الأنشطة المحلية. حيث يُطلب من الناس البقاء في المنزل. سيؤدي ضعف الطلب في السوق العالمية أيضًا إلى خفض صادرات مصر وكذلك أرباح قناة السويس. اتخذت السلطات المصرية مجموعة من الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار الفيروس فتم فرض حظر تجول ليبي⁶⁷، ووقف جميع الرحلات الجوية مؤقتًا ، وتشجيع المدنيين على العمل من المنزل في

⁶³ <https://www.arabnews.com/node/1660416/middle-east>

⁶⁴ http://www.ansamed.info/ansamed/en/news/sections/economics/2020/03/23/coronavirus-bank-of-lebanon-approves-special-loans_b49da77d-4131-468d-b5d3-5268aad320bd.html

⁶⁵ <https://www.bbcbank.com/newsroom/whats-new/facilities-individuals-and-companies-following-lebanese-central-banks-circular-54>

⁶⁶ <https://www.alaraby.co.uk/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AE%D9%81%D8%B6-20-%D9%85%D9%86-%D8%B1%D9%88%D8%A7%D8%AA%D8%A8-%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9>

⁶⁷ <https://www.france24.com/ar/20200324-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D9%81%D8%B1%D8%B6-%D8%AD%D8%B8%D8%B1-%D8%AA%D8%AC%D9%88%D9%84-%D9%84%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%A9-15-%D9%8A%D9%88%D9%85%D8%A7-%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9>

القطاعات غير الأساسية. كما علقت السلطات تصدير جميع أنواع البقوليات لمدة 3 أشهر - والتي تم تمديدتها لمدة 3 أشهر أخرى في شهر حزيران/يونيو 2020⁶⁸، وتخطط السلطات للبدء في زيادة الاحتياطات الغذائية الاستراتيجية لتلبية الطلب المحلي. كما تم إعادة حوالي 77000 مصري إلى وطنهم منذ بداية الوباء. ينفذ البنك المركزي والحكومة بنشاط تدابير لاحتواء الآثار الاقتصادية للوباء.⁶⁹



وفقاً لبيان مجلس الوزراء في 30 نيسان /أبريل 2020 ، بدأت الحكومة في وضع خطط "للتعايش" مع وباء كورونا على المدى الطويل.⁷⁰ منذ الأسبوع الأخير من نيسان/ابريل 2020 ، تم السماح

لمراكز التسوق ومنافذ البيع بالتجزئة بفتح أبوابها في عطلات نهاية الأسبوع حتى الساعة 5 مساءً ، بينما سُمح لعملاء المطاعم بتقديم طلبات الوجبات الجاهزة في المتجر. اعتباراً من 4 ايار/مايو 2020 ، سُمح للفنادق بالعمل بطاقة 25 بالمائة حتى يونيو 2020 ، وبنسبة 50 بالمائة بعد ذلك كما نشرت وزارة الصحة المصرية خطة من 3 مراحل لإدارة فيروس كورونا تحتوي على الإجراءات المطلوبة استعداداً للعودة التدريجية للحياة الطبيعية في البلاد.⁷¹ واعتباراً من تموز/ يوليو 2020 ، تم إعادة فتح تدريجي للاقتصاد وتم استئناف السفر الجوي.

كما أعلنت الحكومة عن سياسات تحفيزية في حزمة 6.13 مليار دولار أمريكي (100 مليار جنيه مصري ، 1.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) للتخفيف من الأثر الاقتصادي لفيروس كوفيد-19. تم زيادة المعاشات بنسبة 14٪. كما تم التوسع في برامج التحويلات النقدية الاجتماعية المستهدفة ، التكافل والكرامة ، لتصل إلى المزيد من

%D8%AA%D9%81%D8%B4%D9%8A-%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-
%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7

⁶⁸ <https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8013-%D8%AA%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A6-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-3-%D8%A3%D8%B4%D9%87%D8%B1/1916470>

⁶⁹ <https://www.elwatannews.com/news/details/4922680>

⁷⁰ <https://masralarabia.net/%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B1/1541023-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%C2%AB%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D8%B4-%D9%85%D8%B9-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%B2-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%B9%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8B%D8%A7%D8%9F>

⁷¹ <https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-3-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AD%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D8%B4-%D9%85%D8%B9-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7/1840799>



الأسر. تم الإعلان عن مبادرة دعم هادفة للعمال غير النظاميين في القطاعات الأكثر تضرراً ، والتي ستتضمن 500 جنيه كمنح شهرية لمدة 3 أشهر لحوالي 1.6 مليون مستفيد. تم إطلاق مبادرة إنفاق استهلاكي تقترب من 10 مليارات جنيه مصري لمنح المواطنين قروضاً بفائدة منخفضة لمدة عامين لسداد السلع الاستهلاكية منخفضة نسبة تصل إلى 10-25%، وتقديم دعم البطاقة التموينية. تم تشكيل صندوق ضمان جديد بقيمة 2 مليار جنيه لضمان القروض العقارية والقروض الاستهلاكية من البنوك وشركات التمويل الاستهلاكية. كما تم تخفيض تكاليف الطاقة للقطاع الصناعي بأكمله وتوفير إعفاء ضريبي على العقارات لقطاعي الصناعة والسياحة ؛ وتم زيادة مدفوعات الدعم للمصدين. كما تم الإعلان عن 50 مليار جنيه

لقطاع السياحة كجزء من خطة التحفيز البالغة 100 مليار جنيه، الذي يساهم بما يقرب من 12% من إجمالي الناتج المحلي لمصر، و 10 في المائة من العمالة، وما يقرب من 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من حيث الإيرادات ، اعتباراً من عام 2019. وقد تم تمديد الوقف الاختياري لقانون الضرائب على الأراضي الزراعية لمدة عامين. وتم تخفيض رسوم المعاملات والضرائب على أرباح الأسهم وتم تأجيل ضريبة الأرباح الرأسمالية حتى إشعار آخر. كذلك تم فرض ضريبة كورونا بنسبة 1 في المائة على جميع رواتب القطاعين العام والخاص و 0.5 في المائة على معاشات التقاعد الحكومية ، وتخصص عائداتها للقطاعات والشركات الصغيرة والمتوسطة الأكثر تضرراً من الوباء.⁷²

خفض البنك المركزي معدل السياسة بمقدار 300 نقطة أساس استجابة للوباء ، ومنذ ذلك الحين خفض معدل السياسة بمقدار 50 نقطة أساس إضافية. تم تخفيض معدل الفائدة التفضيلية من 10 في المائة إلى 8 في المائة على قروض السياحة والصناعة والزراعة والبناء ، وكذلك للإسكان للعائلات ذات الدخل المنخفض والمتوسط. تم الإعلان عن مبادرة سكنية لتقديم تمويل منخفض التكلفة للوحدات السكنية. تهدف مبادرة الإقراض الجديدة مع القروض الميسرة بأسعار فائدة من صفر إلى منخفضة من البنوك إلى استبدال السيارات القديمة بمركبات تعمل بالغاز الطبيعي. الإعلان عن ضمان حكومي بقيمة 3 مليارات جنيه على قروض منخفضة الفائدة من البنك المركزي للقروض الميسرة لصناعة السياحة. كما وافق البنك المركزي على ضمان بقيمة 100 مليار جنيه لتغطية الإقراض بمعدلات تفضيلية لقروض التصنيع والزراعة والمقاولات. سيتم توفير القروض مع فترة سماح لمدة عامين لشركات قطاع الطيران. تم الإعلان عن دعم المشاريع الصغيرة المتضررة من فيروس كورونا ، خاصة في القطاع الصناعي والقطاع كثيف العمالة ، من خلال توافر قروض قصيرة الأجل تصل إلى عام ، لتأمين السيولة اللازمة للتفقات التشغيلية حتى انتهاء الأزمة. وقد نصحت هيئة الرقابة المالية جهات الائتمان بمراعاة التأخير في على أساس كل حالة على حدة ، تم تخفيف ما يصل إلى 50 في المائة من قيمة الأقساط الشهرية للعملاء المتعثرين ، واللوائح الصادرة العام الماضي التي تطلب من البنوك الحصول على معلومات مفصلة عن المقترضين. تم الإعلان عن تعليق القوائم السوداء لسجلات الائتمان للعملاء غير النظاميين والتنازل عن الدعاوى القضائية للعملاء المتعثرين. كما أطلق البنك المركزي أيضاً برنامجاً لشراء الأسهم بقيمة 20 مليار جنيه ، والذي استخدمه بأقل قدر ممكن. تم وضع حد يومي مؤقت للإيداع والسحب

⁷² <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19#O>

النقدي للأفراد والشركات ، والذي تم تخفيفه خلال شهر رمضان. وقد أدت التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال إلى سحب الاحتياطات لتجنب التقلب المفرط في أسعار الصرف بسبب الاضطرابات الشديدة في الأسواق المالية.⁷³

المغرب

أنشأت حكومة المغرب لجنة طوارئ برئاسة وزير المالية المكلفة بمراقبة الوضع. أعلنت السلطات حالة الطوارئ الصحية حتى 10 أغسطس / آب، واعتمدت إجراءات احتواء ، بما في ذلك الحجر الصحي ، وعلقت جميع رحلات الركاب الدولية ، وحظر جميع التجمعات العامة ، وأغلقت المساجد والمدارس والجامعات والمطاعم والمقاهي والحمامات. كما قررت السلطات تنظيم الأسعار ومراقبة قنوات توزيع الأقمعة والهلام الكحولي المائي.⁷⁴



أعلنت السلطات عن إجراءات إعادة الافتتاح الجزئي اعتبارًا من 11 حزيران/ يونيو 2020. يُسمح لمعظم الشركات بالاستئناف ، بما في ذلك تناول الطعام في المقاهي والمطاعم والمسارح والحمامات. خففت السلطات القيود في معظم المناطق الريفية والبلدات الصغيرة ، واستأنفت عمليات النقل العام وأزالت القيود المفروضة على الحركة والسفر ، بما في ذلك الرحلات الداخلية. أُعيد فتح الحدود الدولية في 14 يوليو / تموز للمواطنين المغاربة المغادرين والأجانب المقيمين في المغرب. ومع ذلك ، تطلبت الزيادة في عدد الحالات في أواخر يوليو / تموز تشديد القيود في عدد من المناطق الحضرية التي لا تزال قيد الإغلاق الجزئي والتي تواجه الآن قيودًا جديدة على التنقل. ولا تزال التجمعات الكبيرة ممنوعة ولا يسمح بحفلات الزفاف في المغرب. كما مددت الحكومة حالة الطوارئ الصحية حتى 10 أكتوبر / تشرين الأول.⁷⁵

⁷³ <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19#0>

⁷⁴ <https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D9%85%D8%AF%D8%AF-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A6-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D8%AA%D9%89-10-%D8%A2%D8%A8-%D8%A3%D8%BA%D8%B3%D8%B7%D8%B3/av-54134320>

⁷⁵ <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19#0>



أنشأت السلطات صندوقًا خاصًا مخصصًا لإدارة الوباء ، بحوالي 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بتمويل من الحكومة ومن المساهمات الطوعية من الكيانات العامة والخاصة التي ستكون مغفأة من الضرائب. يغطي هذا الصندوق تكاليف تحديث المرافق الطبية ودعم الشركات والأسر المتضررة من الوباء. الشركات التي لديها أقل من 500 موظف عاطلة عن العمل مؤقتًا وشهدت انخفاضًا في معدل دورانها بأكثر من 50 في المائة تم السماح لها بتأجيل مدفوعات المساهمات الاجتماعية حتى 30 حزيران/يونيو. تلقى موظفوها الذين أصبحوا عاطلين عن العمل مؤقتًا ومسجلين في صندوق التقاعد 2000 درهم شهريًا و تم السماح بتأجيل مدفوعات الديون حتى 30 حزيران/يونيو. في نيسان/أبريل كان ما يقرب من

مليون عامل من 134000 شركة مؤهلين لهذه التحويلات. يمكن للشركات والأسر أيضًا تأجيل دفع ضريبة الدخل حتى 30 ايلول/سبتمبر 2020. بالإضافة إلى ذلك ، قررت الحكومة تسريع الدفع لمورديها لدعم الأعمال التجارية. كذلك وسعت الحكومة التحويلات الاجتماعية للموظفين العاطلين مؤقتًا عن العمل ، كما قامت بتأجيل مدفوعات المساهمة الاجتماعية لبعض القطاعات المتضررة. في أبريل ، تمت تغطية 85 بالمائة من الأسر المؤهلة في القطاع غير الرسمي. أجلت الحكومة الموعد النهائي لتقديم ضريبة الدخل الشخصي من نهاية أبريل إلى نهاية يونيو 2020 وقدمت إعفاءً ضريبيًا للتعويضات الإضافية التي تدفعها الشركات للموظفين في القطاع الرسمي حتى حد 50٪ من متوسط صافي الراتب الشهري. أجاز مرسوم بقانون تم تبنيه في نيسان/أبريل للحكومة زيادة الاقتراض الخارجي إلى ما بعد السقف المعتمد في قانون موازنة 2020.

كما أعلنت السلطات عن خطة للحفاظ على الانتعاش الاقتصادي ومستويات التوظيف. تتوخى الخطة تعبئة 120 مليار درهم مغربي، بشكل أساسي في شكل ضمانات ائتمانية للشركات وتمويل "صندوق الاستثمار الاستراتيجي" الذي تم إنشاؤه حديثًا ، والذي سيمول المشاريع الاستثمارية (بما في ذلك



الشراكات بين القطاعين العام والخاص) ويحافظ على رأس مال الشركات التي تحتاج حقن الأسهم لتطوير أعمالهم.⁷⁶

خفض البنك المركزي سعر السياسة بمقدار 75 نقطة أساس إلى 1.5 في المائة منذ آذار/مارس 2020. لدعم الشركات ، تم تعليق مدفوعات القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والعاملين لحسابهم الخاص حتى 30 حزيران /يونيو. كما قررت هيئة سوق المال لمراجعة الحد الأقصى للتغييرات المطبقة على الأدوات المالية المدرجة في بورصة الدار البيضاء للحد من التقلبات.⁷⁷

نظرًا للطلب المتزايد على دعم السيولة في النظام ، قرر بنك المغرب اتباع نهج ثلاثي الأبعاد لزيادة توفير السيولة للقطاع المصرفي: (1) توسيع نطاق الضمانات المقبولة لإعادة الشراء وضمانات الائتمان لتشمل أدوات الدين العامة والخاصة (بما في ذلك الرهون العقارية) ، (2) زيادة وإطالة عمليات إعادة تمويل البنك المركزي لدعم الائتمان المصرفي إلى (5) الشركات الصغيرة والمتوسطة ، و (3) توفير مقايضات العملات الأجنبية للبنوك المحلية. بالإضافة إلى ذلك ، قرر بنك المغرب رفع متطلبات الاحتياطي إلى الصفر (من 2٪) لزيادة توفير السيولة ، وتيسير إعادة تمويل مساهمة البنوك في مؤسسات الائتمان الأصغر والاتحادات الائتمانية.

كما خفف مشرف التأمين المغربي بعض متطلبات التزويد للتخفيف من تأثير كورونا على قطاع التأمين. بالإضافة إلى ذلك، أنشأ المغرب صندوق تمويل للإقراض (Damane Oxygene) يقدم قروضا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (V) بأسعار فائدة مدعومة مع ضمان بنسبة 95 في المائة من صندوق الضمان المركزي. في 15 مايو ، تم تمديد هذا البرنامج حتى نهاية 2020 ، وتمت إزالة متطلبات الضمانات لتحسين وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة (V). وقد استفادت 17500 شركة من هذا التسهيل ، بإجمالي مبلغ قائم يبلغ 1.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي.



بالإضافة إلى ذلك ، ستقدم الحكومة قرضًا بدون فوائد يصل إلى 15000 درهم للعاملين لحسابهم الخاص ، مع فترة سداد مدتها ثلاث سنوات وفترة سماح لمدة سنة واحدة. ألغت الحكومة أيضًا الفوائد المرسلة على الرهون العقارية (حتى 3000 درهم شهريًا) والقروض الاستهلاكية (حتى 1500 درهم شهريًا) المستحقة من مارس إلى يونيو 2020 لجميع الأسر التي تعاني من خسائر في الدخل.

⁷⁶ <https://www.moroccoworldnews.com/2020/08/314050/economy-minister-details-moroccos-mad-120-billion-stimulus-package/>

⁷⁷ <https://home.kpmg/xx/en/home/insights/2020/04/morocco-government-and-institution-measures-in-response-to-covid.html>



كذلك أعلنت الحكومة عن تسهيلات لمرحلة ما بعد الأزمة لدعم الأعمال التي ستوفر التمويل لتغطية احتياجات رأس المال العامل بسعر فائدة مدعوم (بحد أقصى 4 بالمائة لسعر الفائدة ، يعادل معدل السياسة الحالي + 200 نقطة أساس). سيتم توفير ضمان سيادي بنسبة 95 في المائة للشركات الصغيرة والمتوسطة ، بما يعادل عشرة في المائة من حجم الأعمال السنوي. ستستفيد الشركات الكبيرة من ضمان سيادي بنسبة 80 إلى 90 في المائة من القرض المستحق ، والذي سيتم تحديده بشهر واحد من حجم المبيعات لمعظم القطاعات. سيكون أمام الشركات 7 سنوات للسداد مع فترة سماح مدتها سنتان. بالإضافة إلى ذلك ، ستضمن الحكومة قروض الشركات المملوكة للدولة التي ستقدمها البنوك حصريًا لسداد موريديها. في نهاية أغسطس ، قدمت البنوك قروضًا تبلغ قيمتها حوالي 2.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 15000 شركة بموجب هذا التسهيل. في 5 أكتوبر ، أطلقت الحكومة مرفقًا جديدًا لتوفير التمويل للشركات العقارية ⁷⁸(Damane Relance Promotion Immobilière)

وكجزء من الانتقال التدريجي والمنظم إلى نظام سعر صرف أكثر مرونة ، وسعت السلطات نطاق تقلب الدرهم إلى +/- 5 في المائة (من +/- 2.5 في المائة) في 6 آذار/مارس 2020. ⁷⁹

السعودية

تعرضت المملكة العربية السعودية لصدمتين - انتشار وباء كورونا وانخفاض حاد في أسعار النفط. سياسة الحكومة كانت الاستجابة لهذه التطورات. نفذت السلطات مجموعة من الإجراءات للحد من انتشار الفيروس تشمل حظر التجول ؛ قيود السفر (بما في ذلك الرحلات الدولية والمواصلات العامة الداخلية وسيارات الأجرة) وتعليق حضور الموظفين في أماكن العمل الحكومية والخاصة (باستثناء الموظفين المهمين). كذلك تم توفير مساكن مؤقتة ورحلات جوية للعودة إلى الوطن للعمال المغتربين. كما قيدت الحكومة موسم حج هذا العام بحوالي 1000 حاج فقط. وانكمش



⁷⁸ <https://www.ccg.ma/fr/espace-media/actualites/relance-tpe-et-damane-relance-224-milliards-de-dh-de-credits-garantis>

⁷⁹ <https://www.alhurra.com/2020/03/06/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D9%87%D9%85>

الاقتصاد بنسبة 7% (8.2% للقطاع غير النفطي) على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2020.⁸⁰

في 26 ايار/ مايو ، أعلنت السلطات عن خطة من 3 مراحل لإزالة القيود المتعلقة بفيروس كورونا وفي 21 حزيران /يونيو ، بدأت المرحلة الثالثة اذ تم رفع قيود حظر التجول تمامًا وبدأ السفر الداخلي في العودة إلى طبيعته في جميع أنحاء البلاد ، بينما تم الإبقاء على حظر السفر الدولي والحج الديني⁸¹. في 23 يوليو / تموز ، أعلنت السلطات عن في 4 آب /أغسطس ، أعلن عن رفع قيود السفر على الشاحنات التي تنقل البضائع من دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة. في 24 أغسطس / آب ، أعيد فتح الحدود البرية أمام المواطنين السعوديين وأفراد أسرهم من غير السعوديين. في 30 أغسطس ، عاد موظفو القطاع العام إلى العمل. تم رفع حظر السفر الدولي جزئيًا منذ 15 سبتمبر واستأنفت شركة الطيران الوطنية السعودية رحلاتها إلى 20 وجهة دولية. استؤنف أداء العمرة في 4 أكتوبر للمواطنين والمقيمين بسعة أولية قدرها 30 في المائة ودخلت المرحلة الثانية في 18 أكتوبر بسعة 75 في المائة. ومن المقرر استئناف العمرة للزوار الأجانب ابتداء من 1 نوفمبر.⁸²



تم الإعلان عن حزمة دعم للقطاع الخاص بقيمة 70 مليار ريال سعودي (18.7 مليار دولار أو 2.8% من إجمالي الناتج المحلي) في 20 مارس. تشمل الحزمة تعليق مدفوعات الضرائب الحكومية والرسوم والمستحقات الأخرى لتوفير السيولة للقطاع الخاص وزيادة في المئاح التمويل من خلال صندوق التنمية الوطني. قامت الحكومة بإعادة تخصيص الميزانية (47 مليار ريال سعودي) لزيادة الموارد المتاحة لوزارة الصحة لمكافحة الفيروس. في 3 أبريل ، سمحت الحكومة باستخدام صندوق التأمين ضد البطالة (ساند) لتقديم الدعم لمزايا الأجور ، ضمن حدود معينة ، لشركات القطاع الخاص التي تحتفظ بموظفيها السعوديين (9 مليار ريال سعودي ، 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي) وخففت القيود على تنقل العمالة الوافدة والترتيبات التعاقدية الخاصة بهم. في 15 أبريل

، تم الإعلان عن إجراءات إضافية لتخفيف الأثر على القطاع الخاص ، بما في ذلك دعم الكهرباء المؤقت للقطاعات التجارية والصناعية والزراعية (0.9 مليار ريال سعودي). في 10 مايو ، أعلنت وزارة المالية عن إجراءات مالية جديدة لزيادة الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق. تتكون هذه الإجراءات من إلغاء بدل غلاء المعيشة للعاملين في

⁸⁰ <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53576832>

⁸¹ <https://www.france24.com/ar/20200526->

<https://www.france24.com/ar/20200526-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AE%D9%81%D9%81-%D8%AD%D8%B8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%88%D9%84-%D9%87%D8%B0%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D9%88%D8%B9-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D9%81%D8%B9%D9%87-%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D9%83%D8%A9-%D9%81%D9%8A-21-%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%88>

⁸² <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19#0>

القطاع العام اعتبارًا من 1 يونيو وزيادة ضريبة القيمة المضافة من 5٪ إلى 15٪ اعتبارًا من 1 يوليو. وفي نهاية مايو ، أعلنت سلطة الجمارك السعودية عن زيادة الرسوم الجمركية لمجموعة من السلع المستوردة ، والتي دخلت حيز التنفيذ في 20 يونيو. في 2 يوليو ، أعلنت السلطات عن تمديد إجراءات دعم القطاع الخاص (ذات الصلة بـ COVID) التي كان من المفترض أن تنتهي في نهاية يونيو ، بما في ذلك استمرار دفع مزاي الأجر للسعوديين العمل في القطاع الخاص من خلال نظام ساند وتأخير دفع بعض الضرائب والرسوم. في 14 يوليو ، أطلقت وزارة المالية برنامجًا بقيمة 670 مليون ريال سعودي لمساعدة الشركات على تأجيل سداد القروض المستحقة هذا العام. في 29 سبتمبر ، أعلنت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن تمديد آخر لمدة 3 أشهر (ابتداءً من 1 نوفمبر 2020) لدعم السعوديين العاملين في القطاعات الاقتصادية المتضررة من فيروس كورونا (يقتصر على 50٪ كحد أقصى من العمال السعوديين لكل منشأة). أعلن وزير المالية في 5 أكتوبر عن تمديد الإعفاءات الجزائية لجميع الإقرارات الضريبية ودفعها لمدة 3 أشهر إضافية حتى 31 ديسمبر 2020.

خفضت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) معدلات سياستها مرتين في مارس ، وخفضت معدلات إعادة الشراء العكسي وإعادة الشراء بمجموع 1.25 نقطة إلى 0.5 و 1 في المائة على التوالي. في 14 مارس ، أعلنت مؤسسة النقد عن حزمة بقيمة 50 مليار ريال سعودي (13.3 مليار دولار ، 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) لدعم القطاع الخاص ، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة ، من خلال توفير التمويل للبنوك للسماح لها بتأجيل سداد القروض القائمة وزيادة الإقراض للشركات. سيغطي البنك المركزي أيضًا رسوم متاجر وكينانات القطاع الخاص لمعاملات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية لمدة 3 أشهر. وحتى نهاية شهر

يونيو ، تم استخدام مبلغ إجمالي قدره 74.5 مليار ريال سعودي في إطار هذه البرامج. كما وجهت مؤسسة النقد العربي السعودي البنوك بتأجيل سداد القروض الممنوحة لجميع الموظفين السعوديين لمدة ثلاثة أشهر دون رسوم إضافية ، لتوفير التمويل اللازم للعملاء الذين فقدوا وظائفهم وإعفاء العملاء من الرسوم المصرفية المختلفة. في الأول من يونيو ، أعلنت مؤسسة النقد عن ضخ 50 مليار ريال سعودي في القطاع المصرفي من خلال الودائع لدعم السيولة المصرفية وانتعاش القطاع الخاص. في 1 سبتمبر ، مددت مؤسسة النقد العربي السعودي برنامج مدفوعات القرض المؤجلة لمدة 3 أشهر حتى 14 ديسمبر 2020.⁸³



⁸³ <https://home.kpmg/xx/en/home/insights/2020/04/saudi-arabia-government-and-institution-measures-in-response-to-covid.html>

موريتانيا



أعلنت الحكومة في 25 آذار (مارس) عن إنشاء صندوق طوارئ بنحو 80 مليون دولار (1.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) للمشتريات العاجلة من الإمدادات والمعدات الطبية ؛ دعم 30000 أسرة فقيرة ؛ والدعم المالي للشركات الفردية الصغيرة. كما تنازلت عن الرسوم الجمركية والضرائب على واردات السلع الأساسية وأشارت إلى أنها ستستخذ تدابير إضافية مع تعبئة المزيد من الموارد. في 6 مايو (أيار) 2020 ، وافقت الحكومة على توفير المزيد من الموارد الصحية والطبية والحماية الاجتماعية ودعم الشركات

الصغيرة والمتوسطة ومخزون المواد الغذائية والنققات المتعلقة بالأمن لمواجهة الوباء (حوالي 260 مليون دولار (حوالي 3.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). برامج الصحة والحماية الاجتماعية ، منح مجلس صندوق النقد الدولي في 23 أبريل 2020 لموريتانيا تمويلاً طارئاً بقيمة 95.68 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 130 مليون دولار) في إطار التسهيل الائتماني السريع. وكانت المراجعة الخامسة للبرنامج الحكومي المدعوم من صندوق النقد الدولي للتسهيل الائتماني الممدد هي تم الانتهاء منه في 2 سبتمبر 2020 ، مما أتاح صرف 36.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 52.2 مليون دولار أمريكي) ، بما في ذلك زيادة الوصول إلى 20.2 وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 28.7 مليون دولار أمريكي). وحصلت الدولة على تمويل بنحو 95 مليون دولار من تعليق خدمة الديون وناشدت المبادرة شركاء التنمية للحصول على تمويل إضافي.

اتخذ البنك المركزي إجراءات لتخفيف أوضاع السيولة ودعم تمويل الاقتصاد ، بما في ذلك: خفض معدل السياسة من 6.5 في المائة إلى 5 في المائة ؛ تخفيض سعر الإقراض الهامشي من 9٪ إلى 6.5٪ ؛ وتخفيض متطلبات احتياطي البنوك من 7٪ إلى 5٪.⁸⁴

4- اهم الانتهاكات التي تعرض لها القطاع اثناء الجائحة

تشكل الطبيعة المعقدة لقطاع البناء والأخشاب بسبب تنوع وامتداد سلسلة الامداد فيه بالإضافة الى توزع العاملين على اشكال مختلفة من علاقات العمل بين النظامي وغير النظامي من جهة مع تفاوت في ظروف وشروط العمل سواء لناحية الأصل الوطني او النوع الاجتماعي للعمال من جهة اخرى. وهو امر انعكس بوضوح بسبب عدم استطاعة المنظمات النقابية في هذا القطاع من ان تكون تضمينية وممثلة لمصالح جميع العاملين فيه. كما ان هذه الطبيعة المعقدة للقطاع معطوفة على الارتجال في سياسات الانعاش الاقتصادي التي اقرتها الحكومات العربية قللت من نسبة استفادة فئات مختلفة من العمال والمؤسسات العاملة في هذا القطاع وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد

⁸⁴ <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19#O>

غير النظامي وكذا العاملين فيها وغيرهم من فئات عمالية كالعاملين لحسابهم والعاملين في عقود مؤقتة - قصيرة الأجل- وكافة المتعاقدين من الباطن.



يعاني قطاع البناء والأخشاب في المنطقة العربية من انتهاكات عدة تمتد منذ ما قبل انتشار وباء كورونا. وساهمت الإجراءات المعتمدة (غير المبينة على اي حوار حقيقي مع المنظمات النقابية، وبغياب احصاءات ودراسات دقيقة لتحديد المقاربات الأفضل لصالح تعافي اقتصادي يضمن استدامة المؤسسات والوظائف ويحمي الدخل) في انتاج سياسيات حكومية ادت الى مزيد من الانتهاكات التي اختلفت بحسب واقع كل بلد من بلدان المنطقة. ومع ذلك تبقى ابرز الانتهاكات التي شهدها قطاع البناء والاخشاب في عدم دفع الاجور للعمال، اذ وجد العديد منهم (وبالاخص العمال المهاجرين والمياومين) انفسهم من دون اجور مع استمرارهم في عملهم على الرغم من قرارات الازالة العام المقررة. ما عزز من تحويل قسم كبير من العمال الى عاملين قسرياً وقد برزت حالات عديدة حيث قامت الشركات بتهديد عمالها بالترحيل او التسريح بسبب مطالبتهم بتوفير الحماية الصحية اللازمة ودفع الاجور والالتزام بالقرارات الحكومية المتعلقة بانتشار الوباء.

كما شكل عدم اتخاذ تدابير سريعة وملزمة للشركات بتوفير مواد الوقاية والنظافة الشخصية وغيرها من المستلزمات الاساسية لتأمين الحماية اللازمة للعمال في اماكن سكنهم التي تتميز بالاكتظاظ الى انتشار وباء كورونا بشكل واسع بين صفوف العمال المهاجرين معرضاً حياتهم للخطر بسبب خلو القرارات والاجراءات من الاعتماد على اية بيانات تحدد الفئات الأكثر تضرراً. بالإضافة الى عدم اعتماد آليات لمراقبة احترام تطبيق القرارات في ظل استمرار السياسات الحكومية بمنع العمال من تشكيل اطرهم النقابية التي لو كانت قائمة لشكلت عصباً ايجابياً لتحقيق الحماية وضمان قيام ادارة الشركات بتنفيذ الشروط المنصوص عليها.



ومن الانتهاكات التي برزت أيضاً بسبب القرارات غير المدروسة لإغلاق الحدود ووقف الرحلات الجوية هو احتجاج اعداد كبيرة من العمال المهاجرين من الذين انتهت عقود عملهم بشكل قانوني او الذين قررت الشركات ترحيلهم، في اماكن غير مؤهلة من دون توفير المستلزمات الضرورية لضمان سلامتهم بانتظار فتح الحدود وهو ما ادى الى تعرض الالاف منهم لخطر الاصابة بالوباء سواء بسبب الاكتظاظ او انعدام توفر ادوات الحماية.

لقد ادت قرارات الازالة العام الى تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والصحي للعمال كنتيجة لخفض ووقف الاتفاقيات

الحكومي على مشاريع البنى التحتية وتمنع شركات المقاولات الكبرى (على الرغم من التسهيلات المالية الكبيرة التي قُدمت لها) عن تسديد مستحقات الشركات الصغرى المتعاقدة معها ما ادى الى ارتفاع في نسبة اغلاق هذه الشركات وفقدان في الوظائف وتسريح عمالها من دون دفع اجورهم. ونظراً لغياب مؤسسات فعالة لحكومة سوق العمل وضعف

الحوار الاجتماعي والتفاوض وصعوبة آليات التفاوض خاصة للعمال المهاجرين الأمر الذي فاقم من حجم الانتهاكات ورفع من منسوب عدم الاستقرار الاجتماعي في الوقت الذي يتطلب فيه تعاوناً أفضل بين كافة أطراف الإنتاج والشركاء الاجتماعيين من أجل حماية المجتمع من آثار الجائحة ولإعادة تنشيط الاقتصاد نحو الأفضل.

وجاءت القرارات الحكومية التي استتنت العمال الأجانب من الاستفادة من برامج دعم الدخل والحزم المالية ما أدى حرمان قسم كبير منهم من الإجازة مدفوعة الأجر أو الإجازة المرضية في حال الإصابة بالوباء. ما زاد من الانتهاك للحقوق الأساسية للعمال في ظل استمرار

عدم خضوعهم للضمان الاجتماعي والتأمينات الصحية ما عرضهم لمزيد من الاستغلال ونفسي الفقر. كذلك تهدد استقرار عائلات العمال الاقتصادي والاجتماعي لعدم قدرتهم على إجراء التحويلات المالية لهم.

إن أزمة تفشي وباء كورونا قد كشفت الواقع الصعب لعمال البناء والأخص العمال المهاجرين من بينهم وبينت حجم الانتهاكات التي يتعرضون لها وأكدت أن أي معالجة جديّة لا يمكن إلا أن تركز على إقرار المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، بما يتضمنه من حق العمال في تشكيل منظمات نقابية وفي الانخراط بحوار اجتماعي هادف يمكنهم من الحصول على حماية اجتماعية في مؤسسات مستدامة تحقق العمل اللائق وتعزز من الاستقرار الاجتماعي.

5- المساعي من أجل إعادة بناء القطاع وسياسات التعافي

لقد كشفت جائحة كورونا وما تبعها من إغلاق أماكن العمل وتنفيذ إجراءات الاحتواء الأخرى، إلى التدهور السريع للظروف الاقتصادية، وأدت إلى خسائر فورية وجسيمة في ساعات العمل، وإلى ارتفاع معدلات البطالة والتسريح المؤقت أو الدائم وإلى تفاقم التفاوت الاجتماعي واللامساواة، وتوسع الفقر وانعدام الاستقرار الاجتماعي. ويلاحظ من جل الاستجابات التي اعتمدها الحكومات العربية في تعاملها مع آثار الجائحة، إنها وإن كانت سريعة لناعية

التوقيت، إلا أنها جاءت غير متسقة أو مبنية على رؤية استراتيجية واضحة لتحقيق العمل اللائق والتنمية المستدامة عبر مساعدة العمال ودعم الدخل. وقد ركزت معظم التدخلات الحكومية بشكل رئيسي على تحفيز الاقتصاد عبر ضخ الأموال وتقديم التسهيلات المالية للقطاع الخاص (الشركات الكبرى والنظم المالية) في ظل غياب التوجهات القطاعية المحددة، كما أن حزم الدعم ركزت على تقديمها للمواطنين فقط، عوضاً من أن تشمل الجميع بما في ذلك (اللاجئون والنازحون والعمال المهاجرون وهم من بين الفئات الأكثر ضعفاً ويحتاجون الدعم أيضاً). وعلى الرغم من حجم قطاع البناء وأهميته الاقتصادية سواء لجهة مساهمته في الناتج الإجمالي أو لكونه من القطاعات الأكثر تشغيلاً للعمال لناعية قدرته على امتصاص نسبة كبيرة من المتعطلين عن العمل، ومن تنشيط عدد مهم من الصناعات المرتبطة به. إلا أنه لم يحظ بأي اهتمام فعلي لمساعدته على التعافي نحو الأفضل. ومن الجدير بالذكر هنا أنه وبسبب انتشار علاقات العمل



غير النظامية داخل القطاع، وتتنوعها (عاملين لحسابهم، تعاقد من الباطن، عمل مؤقت، عقود قصيرة الأجل، عقود قائمة على المشاريع) واختلاف شروط العمل بحسب الأصل الوطني للعمال أو قانونية عملهم (عمال مهاجرين نظاميين، مهاجرين غير نظاميين، نازحين، لاجئين...) وتعدد أنواع المؤسسات (متناهية الصغر، صغيرة، متوسطة وكبيرة -نظامية وغير نظامية) والطبيعة المعقدة لسلسلة الامداد فيه يجعل من الصعب تحديد حجم الخسائر التي أصابت القطاع والعمال فيه. الأمر الذي يتطلب تطوير ادوات احصائية للاحاطة بكافة جوانب القطاع بما يساعد في بناء سياسات تطوير القطاع وفي حماية جميع العاملين فيه.

ويشكل غياب سياسات انفاذ فاعلة للتدابير والشروط التي أقرتها الحكومات لتعزيز حماية العمال في مكان العمل من التقاط عدوى الفيروس، إثارة فعالية لهشاشة المساعي الحكومية لتحقيق التعافي الاقتصادي. حيث انها عززت من التمييز بين العمال عبر استبعاد المهاجرين من الاستفادة من حزم الدعم الاقتصادي أو الاجازة المدفوعة الأجر واستمرار التمييز في الأجر والمنافع الأخرى بين العمال على أساس الأصل الوطني من جهة، وفي عدم ضمان شروط الحماية في أماكن سكن العمال من جهة أخرى. بالإضافة إلى عدم ترافق القرارات الحكومية مع أية تدابير أو خطوات سواء لتعزيز فعالية تفتيش العمل أو عبر وضع آليات رقابة جديفة لضمان التزام الشركات بتطبيق بروتوكولات الحماية المستجدة. ويرتدي موضوع حماية العمال في أماكن عملهم وتعزيز الصحة والسلامة المهنية أهمية استثنائية في قطاع البناء والأخشاب نظراً لطبيعة المخاطر المهنية التي يتعرض لها العمال. وتزايد هذه المخاطر بسبب ضعف أنظمة الحماية الاجتماعية وضعف أو غياب العمل النقابي في معظم البلدان العربية وخاصة في بلدان الخليج العربي. حيث يمنع العمال المهاجرين من ممارسة حقهم بتشكيل نقاباتهم والتفاوض من أجل تحسين شروط وظروف عملهم، أو يسمح لهم فقط بالانضمام للنقابات القائمة دون حق الانتخاب أو الترشح إلى مواقع قيادية. إن غياب احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وبالأخص حق التنظيم والمفاوضة الجماعية والحماية الاجتماعية الشاملة وعدم اتخاذ التدابير السريعة لموائمة قوانين العمل مع المعايير الدولية هي من أهم النواقص التي تسم الاجراءات التي تنفذها الحكومات العربية للتعافي الاقتصادي نحو الافضل والتي يجب التصدي لها فوراً.



ان كل التدابير التي أقرتها بها الحكومات العربية لمحاربة آثار جائحة كورونا جاءت احادية الجانب وغاب عنها للأسف اي حوار ثلاثي يضمن مصالح مختلف الشركاء الاجتماعيين ويعزز من التعاون بين مختلف الأطراف ويسمح بتعزيز مؤسسات علاقات العمل. وهو أمر يطرح علامة استفهام حول حقيقة توفر الإرادة السياسية لدى الحكومات العربية في تحقيق تعاف اقتصادي عادل ومستدام. وهو أمر لا يمكن تحقيقه الا على قاعدة الحوار الاجتماعي واحترام معايير العمل الدولية.

ان بناء وتطوير آليات حوار اجتماعي مؤسسية وتعزز التعاون الفعال بين الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال أمر لا بد منه لتصميم استراتيجيات وسياسات مناسبة لمعالجة التأثير السلبي لأزمة كورونا وفي بناء مجتمعات عادلة وتضمينية للجميع. وقد اختلفت نسبة مساهمة المنظمات النقابية لعمال البناء والأخشاب في الحوار الاجتماعي الثنائي أو الثلاثي بين بلد وآخر في المنطقة، ويعود ذلك لمستوى الحضور النقابي في كل بلد وإلى مدى توفر الأطار القانوني المناسب ووجود مؤسسات للحوار الاجتماعي وإلى مدى استعداد الشركاء الاجتماعيين للعمل المشترك. فتونس وفلسطين مثلاً اعتمدتا نموذجاً أكثر تشاركية، مما سمح للشركاء الاجتماعيين بالتأثير بشكل أفضل وإن كان محدوداً على الاستجابة



السياسية للأزمة. على العكس من ذلك ، أعربت النقابات العمالية العاملة في البلدان ذات العلاقات الصناعية الأقل تماسكاً أو التي تتميز بظروف صعبة من الديمقراطية المقيدة عن عدم رضاها لصعوبة تأثيرها في عمليات صنع القرار. ومع ذلك، فقد حاول الجميع الدخول في حوارات ثنائية وثلاثية وقدموا مقترحات إلى حكوماتهم وبذلوا جهوداً كبيرة لايصال وجهات نظرهم. وقد أكدت منظمة العمل الدولية في مقترحها⁸⁵ لإطار سياسة الاستجابة لأزمة كوفيد-19 على الحوار الاجتماعي كمرتكز أساسي لتطوير استراتيجية تعافي تحقق الاستقرار الوظيفي والأجر اللائق والحماية الاجتماعية للعمال في منشآت مستدامة.

6- التوصيات



على الرغم من الجهود التي بذلتها النقابات العمالية في قطاع البناء والأخشاب في المنطقة العربية في دعم أعضائها والعمال عموماً للتصدي للوباء. إلا أن الأزمة أعادت التأكيد على أولوية تعزيز قدراتها للتأثير في السياسات الحكومية وهي مسألة لا يمكن التصدي لها بشكل منفرد بدون التضامن النقابي الفعال أولاً مع مختلف النقابات العمالية في كافة القطاعات الاقتصادية ومن دون بناء تحالفات جدية بين الحركة النقابية ومنظمات المجتمع المدني. تحالف يقوم على برنامج يسعى للتأثير على الحكومة بشأن :

- تعزيز الحريات النقابية والحوار الاجتماعي وتعديل تشريعات العمل لتتواءم مع معايير العمل الدولية
- إقرار برنامج الحماية الاجتماعية الشاملة لجميع العمال من خلال مؤسسات الحوار الاجتماعي
- اقرار سياسة تشغيل وطنية عبر الحوار الاجتماعي بما يحقق العمل اللائق والتتمة المستدامة

⁸⁵https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/documents/briefingnote/wcms_745337.pdf

بالإضافة إلى ذلك ، على نقابات القطاع العمل على:

- تطوير هيكلها وآليات عملها لتصبح أكثر ديمقراطية وممثلة فعليا لكافة عمال القطاع بغض النظر عن طبيعة عقود عملهم أو أصلهم الوطني أو نوعهم الاجتماعي أو سنهم.

- العمل من أجل توقيع عقود عمل جماعية تضمينية وشاملة تخفف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي الفوري للأزمة على العمال، بما في ذلك تدابير السلامة والصحة المهنية وغيرها من الإجراءات المتعلقة بوقت العمل والإجازة مدفوعة الأجر تشمل جميع العاملين (مهاجرين، لاجئين، عقود مؤقتة... الخ)



- العمل على تطوير وتنفيذ استراتيجيات مبتكرة لتطوير العضوية عبر تقديم الخدمات مثل المساعدة القانونية والمشورة بشأن السلامة والصحة المهنية والمخاطر النفسية والاجتماعية، ومساعدة النساء ضحايا العنف والتحرش وغيرها.

- ضمان أن احتياجات العمال وأسره م ، بما في ذلك أولئك العاملين في الاقتصاد غير الرسمي والعمال المهاجرين، وغيرهم مشمولة في نقاشات الحوار الاجتماعي. حيث لا يجب أن يتعلق الحوار الاجتماعي باحتياجات العاملين في الاقتصاد النظامي فقط، بل يجب أن يشمل أيضاً كافة الفئات العمالية وبالأخص تلك المعرضة بشكل خاص للأثار السلبية للوباء، مثل العمال في الشركات الصغيرة والمتوسطة والعاملين لحسابهم الخاص والعمال المهاجرين والمياومين.



الاتحاد العربي للتقائات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

No.1 Said Al Mefthi Street - Swaifieh - Amman
Tel. (962 6) 5824829 Mobile: 0779776777 Email: info@arabtradeunion.org
www.arabtradeunion.org

ArabTradeUnion

